



إختتم مركز الحق التطبيقي للقانون الدولي في مدينة رام الله دورة تدريبية في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان هي الأولى ضمن سلسلة من الدورات التدريبية لمجموعة من المحامين والمحاميات من مختلف المحافظات الفلسطينية والتي تهدف إلى الدمج بين النظرية والتطبيق في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

شارك في الدورة التدريبية خمس وعشرون مشاركاً ومشاركة. حيث استمرت الدورة ثلاثة أيام قدم فيها كادر مؤسسة "الحق" التدريبي شعوان جبارين مدير عام مؤسسة الحق، والمحامي ناصر الريبس والمحامية رفيف فوزي مجاهد، عدة مواضيع حول نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مبادئ القانون الدولي الإنساني، العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الفئات المحمية في ضوء القانون الدولي الإنساني والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن جدار المضم والمتوسع.

وفي سياق تقييم المشاركين لأعمال الدورة قال المحامي سلطان زكارنة: أنه استفاد كثيراً من التدريب الذي عزز معرفته بمواضيع القانون الدولي الإنساني، لأنه تم تناول مواضيع التدريب من الناحية العملية التطبيقية على صعيد مواثيق القانون الدولي الإنساني.

وقالت المحامية مي عطا الله بأن هذا التدريب بالغ الأهمية لكل حقوقي وقانوني فلسطيني، لأنه يلامس حاجتنا كقانونيين فلسطينيين في معرفة أحكام القانون الدولي الإنساني، وكيف يمكننا من خلال هذا القانون معرفة حقوقنا كسكان أرض محتلة وبالتالي كيفية مساءلة الاحتلال عن الانتهاكات والتجاوزات التي يرتكبها بحقنا.

وأضافت المحامية علا جاموس لقد استفدت كثيراً في معرفة المرجعيات القانونية المختلفة لحقوق الإنسان ومتى يجب أن نحتكم للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكيف يمكن لنا كفلسطينيين أن نستخدم هذه المرجعيات

تجدر الإشارة إلى أن مركز الحق التطبيقي للقانون الدولي الإنساني يعد أول مركز "تطبيقي" فلسطيني متخصص في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مقره مدينة رام الله- الضفة الغربية، وقد تأسس المركز في شهر تموز من العام 2009 بمبادرة من

مؤسسة "الحق" بهدف تعزيز قدرات المهتمين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالمعرفة التطبيقية اللازمة للدفاع عن قضايا حقوق الإنسان على المستويين المحلي والإقليمي، كما يهدف المركز إلى نقل التجربة التطبيقية في حقل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان إلى الباحثين الحقوقيين ونشطاء المنظمات الأهلية على المستويين المحلي والإقليمي باستخدام وسائل التدريب والتعليم والأبحاث التطبيقية.